لواء ديالى في سنوات الحرب العالمية الثانية (1939 ـ 1945)
(دراسة تاريخية للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية)

المدرس/ إسراء خزعل ظاهر/ المديرية العامة لتربية ديالى

ملخص البحث

أثرت الحرب العالمية الثانية على العراق ومنه لواء ديالى، فتم تقليص النفقات وتسخير كافة الامكانيات والمؤسسات لخدمة المجهود الحربي البريطاني بموجب معاهدة عام 1930م، الأمر الذي أدى إلى تراجع تطور المؤسسات في اللواء، لا سيما الصحية والتعليمية، فانتشرت الأمراض وتسربت أعداد من الطلبة بسبب الفقر الناتج عن تلك الظروف الصعبة.

ازداد تأثير الحرب أكثر وبوضوح بعد دخول القوات البريطانية العراق على أثر انتفاضة نيسان - مايس 1941م وقررت بريطانيا تجهيز قواتها بالغذاء محلياً، نظراً لصعوبة الاستيراد بسبب ظروف الحرب، مما سبب شحة بالمواد الغذائية وارتفاعاً في الأسعار والتي عُرفت بأزمة التموين.

حاولت الحكومة وضع بعض المعالجات الاقتصادية، فأصدرت عدداً من القوانين الاقتصادية منها قانون تنظيم الحياة الاقتصادية رقم (58) لسنة 1939م الذي منع تصدير بعض المواد الغذائية وقانون منع الاحتكار رقم (73) لسنة 1941م وقانون تنظيم الحياة الاقتصادية رقم (11) لسنة 1942م، إذ ارادت الحكومة من خلال تلك القوانين السيطرة على تسعير المواد ومراقبة توزيعها ومنع احتكارها، وأسست وزارة للتموين، إلا ان الواقع لم يشهد تحسناً ملموساً، فتفاقمت الأزمة وتدهورت الامور الاجتماعية، ومن أبرز المشكلات التي واجهت أهالي اللواء، لا سيما الفقراء منهم، هي مشكلة الخبز وصعوبة الحصول عليه، فضلاً عن رداءة نوعيته، ولكن رغم تلك المشكلات التي سببتها تلك الحرب فقد شهد اللواء تقدماً بسيطاً في بعض الجوانب، إذ أنشئت بعض المؤسسات الصحية والتعليمية، وأنجزت بعض مشاريع الري التي أدت دوراً مهماً في تقديم الخدمات لأبناء اللواء ولاسيما الاقتصادية منها.

المصطلحات الرئيسة للبحث / لواء - ديالى - الحرب – العالمية – الثانية

المقدمة

أسهم لواء ديالى بدور كبير في تعزيز موارد العراق الاقتصادية بوفرة انتاجه الزراعي، إذ امتهن معظم أهاليه الزراعة، فاشتهر بانتاج المحاصيل الصيفية والشتوية، لا سيما الحنطة والشعير، فضلاً عن انتاجه للتمور والحمضيات وبقية الفواكه الأخرى.

تأثر لواء ديالى، كما هو حال بقية ألوية العراق، بآثار الحرب العالمية الثانية (1939-1945م)، وانعكس ذلك التأثير على الأحوال الاجتماعية، لا سيما الصحية منها والتعليمية، إذ عانى أبناؤه من الأمراض التي استوطنت في اللواء في تلك المدة وترك البعض من أبناء الأهالي دراستهم وانصرفوا إلى مواجهة الفقر وكسب لقمة العيش، ولغرض تسليط الضوء على تأثيرات تلك الحرب على اللواء في مختلف الجوانب الاجتماعية جاء عنوان الدراسة **(لواء ديالى في سنوات الحرب العالمية الثانية 1939-1945م – دراسة تاريخية للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية)**.

قُسِّم البحث على مقدمة وثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في لواء ديالى حتى عام 1939م، متضمناً الجوانب المعيشية والصحية والتعليمية والادارية وبعض الخدمات، وسلط المبحث الثاني الضوء على الأوضاع الاجتماعية في لواء ديالى (1939-1945م)، مستعرضاً الأوضاع المعيشية والصحية والتعليمية، في حين ركز المبحث الثالث على بعض التغييرات الادارية في اللواء (1939-1945م) وتطور ونشاط البلديات والشرطة، فضلاً عن

استعراض بعض مشاريع الري، التي أنجزت في اللواء، في تلك المدة، وأهميتها وأثرها، والنشاط الزراعي في اللواء، وجاءت الخاتمة لتعطي بعض الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة.

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر تأتي في مقدمتها المجاميع الاحصائية السنوية العامة للمدة (1939-1945م)، وكتاب العراق قديماً وحديثاً لعبد الرزاق الحسني، وكتاب ديالى مدينة البرتقال والرجال لمؤلفه محمود معود الغزي، وأخذت بعض الرسائل والأطاريح محلها في صفحات هذه الدراسة ومنها رسالة الماجستير للباحثة نور فاضل حمزة، الواقع الصحي والتعليمي في لواء ديالى للمدة (1921-1958)، ورسالة الباحث عمار حسين العنزي، لواء ديالى دراسة في أوضاعه الادارية والاجتماعية والاقتصادية (1932-1958)، كما كان للدوريات حصتها في رفد الدراسة ببعض المعلومات ومنها مجلة غرفة تجارة بغداد، ومجلة كلية التربية الأساسية، ومصادر أخرى تفاصيلها في هوامش البحث ومصادره.

والله ولي التوفيق

المبحث الأول / تمهيد

الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في لواء ديالى حتى عام 1939م

واجه الفلاحون في لواء ديالى صعوبات ومشكلات عديدة في مقدمتها موضوع سقي المزارع سيحاً بسبب قلة المياه وارتفاع مستوى أراضيهم، مما أدى إلى استمرار الفلاحين على طرقهم البدائية ووسائلهم القديمة باستخدام النواعير والكرود وغيرها لرفع المياه[1]، وكانت الحكومة تقوم بمعالجات وقتية إذ يتم تخصيص مبلغاً سنوياً لإنشاء سدود مؤقتة لا جدوى منها لأنها تنهار عند أول موسم فيضان[2].

ولذلك أدركت الحكومة انه لابد من إنشاء سد ثابت على نهر ديالى، عام 1928م كانت أول محاولة بهذا الاتجاه ، إذ أُنشيء ذلك السد في ناحية دلي عباس وتحديداً عند مضيق جبل حمرين على مجرى نهر ديالى لغرض حجز المياه ورفع مستواها وبالتالي تغذية الجداول المتشعبة من النهر بالمياه طيلة مواسم السنة، وتم انجاز المشروع عام 1929م، ولم تمضِ سنوات على تشييده حتى جرفته مياه فيضان عام 1935م[3]، وقد حاولت الحكومة اعادة بنائه وأحيلَ إلى مقاولٍ آخر وباشر العمل فيه إلا انه فشل بسبب تلكؤ المقاول من جهة وهطول أمطار غزيرة وارتفاع منسوب المياه الذي أعقبه فيضان عام 1936م من جهة أخرى مما أصاب المشروع بأضرار جسيمة أدت إلى فشله[4].

استمرت مطالبات أهالي اللواء بضرورة اعادة بناء سد قوي ورصين لمعالجة تلك المشكلات وقد انبرى النائب عن ديالى حميد الحسن في سؤاله إلى وزير الاقتصاد والمواصلات محمد زكي مشيراً إلى أن ماء نهر ديالى لا فائدة منه لمزارع وبساتين اللواء مطالباً الوزير بتقديم الايضاحات والتدابير التي اتخذها بهذا الشأن، وعلى أثر ذلك بدأت الوزارة نهاية عام 1937م وبداية عام 1938م بتشكيل اللجان لدراسة الأسباب التي أدت إلى فشل السد والحلول التي يجب اتخاذها من اعداد تصاميم جديدة لضمان عدم تكرار حالة انهيار السد[5].

تميزت أراضي اللواء الشمالية بكونها صخرية، أما وسطه وجنوبه فسهول منبسطة ازدهرت فيها زراعة الحنطة والشعير وأشجار الحمضيات ومختلف الفواكه، إذ شكَّلت الزراعة الجزء الأكبر من مصادر العيش لأهالي اللواء[6]، إلا ان تلك الزراعة لم تكن تخضع لأساليب وطرق علمية من حيث الحراثة واستصلاح التربة والوقاية بل حتى من حيث التسويق[7].

اعتمد لواء ديالى في تجارته بالدرجة الأساس على التمور والفواكه والأعناب[8]، إذ كان يُصدِّرمن مختلف أنواع الفواكه ما لا يُصدّره أي من ألوية العراق الأخرى[9]، وان تلك الحاصلات كانت تنقل إلى أسواق بغداد لغرض بيعها، كما شهدت مناطق اللواء الشرقية لا سيما خانقين نشاطاً تجارياً كبيراً بحكم موقعها الجغرافي القريب من الحدود الايرانية وكانت تلك النشاطات التجارية تُدار بأيدي أقلية يهودية آنذاك[10].

أما البيوت ففي عموم اللواء كان بناؤها بسيطاً أغلبه من الطين واللبن، ما عدا بعض المناطق الشرقية من اللواء لا سيما مندلي، إذ كانت أغلب بيوتهم مبنية من الصخر الذي يحصلون عليه من الجبال القريبة من المدينة، وسقوفها من سعف وجذوع النخيل[11].

شهدت السنوات التي أعقبت استقلال العراق (عام 1932م) ودخوله عصبة الأمم، تطلع الجماهير إلى تغيرات اجتماعية واقتصادية مهمة، إلا ان الساحة لم تشهد تحسناً سوى تغيرات بطيئة جداً[12]، لا سيما فيما يتعلق بحياة الطبقة العاملة التي لم ترَ تطوراً ملحوظاً في أوضاعها الاجتماعية والمعاشية المتردية بسبب استغلالها من قبل أرباب العمل بطرق بشعة هدفها الوحيد زيادة الانتاج وجني أكبر الأرباح دون الالتفات إلى أوضاع أولئك العاملين الذين طالما عانوا من فقر الدم وسوء التغذية وعملهم في ظروف لا تتماشى مع الحد الأدنى من الشروط الصحية، فضلاً عن تدني الاجور التي لا تسد الرمق، لذا فقد عانى هؤلاء من مختلف الأمراض وكانوا مهددين بالطرد لأدنى سبب[13].

أمّا الفلاحون فكانت حالتهم أسوأ، نتيجةً للسياسات التي مارستها الحكومات العراقية المتعاقبة التي مكَّنت الاقطاعيين وأرست قواعدهم من خلال العديد من التشريعات التي أصدرتها[14]، إذ جعلت الفلاح يعيش ظروفاً قاسية يسودها الفقر والحرمان تحت وطأة النظام الاقطاعي الذي استغل الفلاح أبشع استغلال من دون أي رادع أخلاقي أو قانوني[15].

كما ساهمت الهجرة من الريف الى المدينة، التي شهدتها البلاد قبل الحرب العالمية الثانية، بتدني المعيشة بسبب مزاحمة النازحين لأبناء المدينة في العيش وفرص العمل مما انعكس سلباً على الظروف المعيشية ومستويات السكن التي افتقرت إلى أبسط الشروط الصحية[16]، وان تلك الهجرة كانت بسبب عوامل طاردة أبرزها سوء الوضع الاقتصادي للفلاح في الريف، وأخرى جاذبة أبرزها مجال العمل وفرص العيش في المدن[17].

ومن الجدير بالذكر أنه، عند دراسة التغذية، يمكن تقسيم غالبية المجتمع العراقي على ثلاثة أقسام وهم الفلاحون الذين عانوا من الفقر الشديد، إذ كان غذاؤهم بسيطاً لا يكفي حاجة الجسم لتكوين الطاقة أو كسب المناعة وكانوا كثيراً ما يعانون من الجوع المستمر، ويليهم القسم الثاني وهم العمّال وأصحاب الحرف وكان حالهم أفضل من الفلاحين، غير أن غذاءهم لم يكن كاملاً في أكثر الأحيان، وتليهم الطبقة الوسطى الذين كان غذائهم كافياً إلّا انه يفتقر إلى الشروط الصحية اللازمة، لذا فان الأوضاع الصحية لغالبية الناس كانت متردية[18].

ويعزى تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في السنوات التي سبقت وقوع الحرب العالمية الثانية إلى تقلب الأوضاع السياسية، إذ أدت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وتعدد التغييرات الوزارية إلى تعثر تنفيذ الكثير من الخطط الاقتصادية، فضلاً عن قيام بعض الوزارات بالغاء خطط سابقتها وبرامجها الاقتصادية، إذ قامت وزارة حكمت سليمان عام 1937م بالغاء خطة الاعمار التي وضعت من قبل وزارة ياسين الهاشمي الثانية، فضلاً عن قيام وزارة جميل المدفعي الرابعة بالغاء تخطيط وزارة حكمت سليمان[19].

الهيكل الاداري في لواء ديالى حتى عام 1939م

كان التقسيم الاداري للواء ديالى حتى عام 1932م مكوناً من مركز اللواء (بعقوبة) وأربعة أقضية وهي (دلتاوه (الخالص)، شهربان، مندلي، خانقين) وثمان نواحي هي (قزلرباط (السعدية)، مهروت، خان بني سعد، هورين وشيخان، دلي عباس، قزانية، بلدروز، قره تو)[20].

وفي عام 1932م تم الغاء ناحية قزانية، كما قرر مجلس الوزراء عام 1934م فك ارتباط ناحية مهروت وناحية قزلرباط من قضاء شهربان والحاقها بمركز اللواء وقضاء خانقين على التوالي، كما تم الغاء قضاء شهربان وتحويله إلى ناحية ألحقت بمركز اللواء بموجب الارادة الملكية المرقمة 491 لسنة 1934م[21].

ومن أهم الأحداث التي شهدها اللواء عام 1936م هو فيضان نهر ديالى وغرق ناحية قزلرباط، فتم استحداث قرية جديدة بدلاً عنها سميت (حلوان) ثم بُدل اسمها إلى (السعدية) وبهذا أُبدل اسم قزلرباط إلى ناحية السعدية، كما تم في العام نفسه تغيير اسم قضاء دلتاوة إلى قضاء الخالص، فضلاً عن تغيير أسماء النواحي (خان النص) إلى (بني سعد) و (دلي عباس) إلى (المنصورية) و (مهروت) إلى (كنعان)[22].

الخدمات البلدية في اللواء حتى عام 1939م

شهدت البلديات تطوراً ملحوظاً بعد صدور قانون البلديات رقم (84) لسنة 1931، الذي صنف تلك البلديات وحدد واجباتها ومسؤولياتها وادارتها، إذ صنفت البلديات وفق ذلك القانون على أربعة أصناف اعتماداً على حجم وارداتها وبموجب ذلك كانت بلديات (بعقوبة، خانقين، الخالص، شهربان، مندلي) من الصنف الثالث، بينما كانت بلديات (دلي عباس، قزانية، بلدروز، قزلرباط) من الصنف الرابع[23].

قدمت المجالس البلدية في اللواء العديد من الخدمات كان أبرزها مشاريع الماء والكهرباء، فضلاً عن فتح الطرق وانشاء القناطر والجسور، إذ قامت بلدية الخالص عام 1934م بمشروع الكهرباء في القضاء عن طريق المتعهد الياس دولت الذي قام بنصب مكائن توليد الطاقة الكهربائية التي أنارت البلدة[24]، كما قامت بلدية بعقوبة عام 1934م بزراعة أشجار (الكالبتوز) على جانبي جدول خراسان من قنطرة خليل باشا إلى دائرة البريد القديمة، وكانت أشجار الكالبتوز غير معروفة في بعقوبة، فضلاً عن تسوية شارع النعمان (ام النوه)[25]، كما قامت بلدية شهربان عام 1935م بتنفيذ مشروع للكهرباء وآخر لاسالة الماء وانجز المشروعان في العام نفسه[26]، كما قامت بلدية بعقوبة عام 1936م بتبليط شارع السراي من بناية متصرفية اللواء إلى مدرسة الوثبة في مركز مدينة بعقوبة[27].

توسعت تلك المشاريع بشكل ملحوظ عام 1936م، عندما بادرت الحكومة بمنح البلديات قروضاً للقيام ببعض المشاريع، إذ أنجزت بلدية بعقوبة مشروعي للماء والكهرباء ومثلهما في مندلي في العام نفسه، وقيام بلدية خانقين عام 1937م بانجاز أكبر مشروع لاسالة الماء في القضاء[28]، فضلاً عن قيام بلديات اللواء بانشاء طريق (بعقوبة – خانقين) الذي تم الانتهاء منه في أواخر عام 1937م، كما امتدت أعمال البلديات في اللواء لتشمل انشاء المدارس والمستشفيات وترميمها واعمال أخرى في مختلف أنحاء اللواء[29]، وفي عام 1938م قامت بلدية بعقوبة بتبليط الشارع الواصل بين شارع السراي وشارع جدول خراسان[30].

الشرطة في اللواء حتى عام 1939م

يُعد مدير شرطة اللواء هو الشخص الثاني بعد المتصرف وينوب عنه رسمياً في حال غيابه، حسب العُرف السائد، وفي كل قضاء كان هناك ضابط شرطة يلقب بـــ(معاون الشرطة) وهو مسؤول عن ادارة الشرطة في القضاء ويرتبط بمدير الشرطة وبالقائمقام أما مراكز شرطة النواحي فكانت تدار من قبل مفوض يسمى بـــ(مأمور مركز الناحية)، أما المراكز والمخافر الواقعة في القرى والأرياف فتدار من قبل شرطي برتبة عريف أو نائب عريف يدعى بعريف المركز (الجاووش)[31].

شهدت السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية زيادة تدريجية في أعداد الشرطة في اللواء، إذ بلغ عدد أفراد الشرطة عام 1932- 1933م (384) شرطياً وازدادت عام 1934م إلى (465) فرداً منهم (297) شرطة الخيالة و(168) شرطة المشاة، وكان في اللواء عام (1935-1936م) خمسة مراكز للشرطة توزعت بمعدل مركز واحد في كل من (بعقوبة، خانقين، مندلي، شهربان، الخالص) ويتبع لها (29) مخفراً انتشرت في مختلف أنحاء اللواء، وشهدت شرطة اللواء، في المدة (1935-1938م)، تطوراً نوعياً من خلال ادخال بعض الأساليب الحديثة في أعمالها، فتعددت صنوفها وواجباتها، إلا ان الزيادة في أعدادها كانت بسيطة جداً، إذ أصبح عددهم في اللواء عام 1938م (542) شرطياً[32].

المبحث الثاني

الأوضاع الاجتماعية في لواء ديالى(1939ـ1945م)

عشية اعلان الحرب العالمية الثانية اعلن رئيس الوزراء نوري السعيد قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا بعد يومين من اندلاع الحرب وعُدَّ ذلك بمثابة زج العراق بشكل أو بآخر في هذه الحرب التي ستجرُّ الويلات والمصائب على المجتمع العراقي لا سيما الطبقة الفقيرة، إذ تجسدت المشاكل والصعوبات الاقتصادية، منذ الأشهر الاولى من اندلاع تلك الحرب، في الارتفاع الكبير في الأسعار مقابل نقص ملحوظ في المواد الغذائية الأساسية والملابس، وصاحب ذلك الارتفاع في الأسعار ثبات في أجور العاملين من الطبقات الفقيرة الأمر الذي أدى إلى زيادة معاناتهم بسبب عجز قدراتهم المالية عن تغطية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء، كما ساهم وقف الاستيراد[33]،واحتكار بعض السلع وتخزينها للمضاربة بها لتحقيق أعلى مستوى للربح في رفع الأسعار وبالتالي أرتفاع التكاليف المعيشية[34].

إلا ان الأمور ما لبثت أن عادت إلى الحالة الطبيعية بعد مدة قصيرة، إذ انخفضت الأسعار إلى ما كانت عليه قبل الحرب، ما عدا بعض الحالات الطفيفة[35]، إلا ان أثر الحرب الحقيقي على البلاد بدأ يظهر بشكل واضح بعد دخول القوات البريطانية، عقب أحداث انتفاضة نيسان مايس 1941م، إلى الأراضي العراقية وقررت بريطانيا تجهيز قواتها محلياً لصعوبة الاستيراد بسبب ظروف الحرب، الأمر الذي انعكس على الأسواق مسبباً ارتفاع الأسعار وشحة البضائع رافقه تضخم نقدي كبير نتج عنه تدهور القدرة الشرائية للعملة وأرتفاع في نفقات المعيشة[36].

حاولت الحكومة التخفيف من آثار تلك الحرب على اقتصاديات العراق، فأصدرت عدداً من القوانين التي من شأنها السيطرة على مفاصل الاقتصاد المهمة ومنها قانون تنظيم الحياة الاقتصادية رقم (58) لسنة 1939م الذي أرسى اللبنات الأساسية لنظام التموين[37]، ثم صدر قانون رقم (62) لسنة 1939م، إذ تم بموجبه منع تصدير بعض المواد الغذائية الا باجازة من لجنة التموين المركزية[38]، فضلاً عن اصدار بعض القوانين[39] الأخرى التي اختصت بتسعير المواد الغذائية الأساسية ومنع أحتكارها ومراقبة توزيعها[40].

تفاقمت أزمة التموين مع تناقص البضائع المخزونة وتراجع الاستيراد بسبب صعوبة النقل البحري، فضلاً عن تزايد جيوش قوات الحلفاء في البلاد[41]، ولعل من أبرز المشكلات التي واجهها العراقيون في موضوع التموين هي أزمة الخبز ورداءة نوعيته بسبب كثرة الشوائب التي خلطت معه مثل بذور الكتان والذرة والحمص ونوى التمر وغيره، فضلاً عن تلاعب أصحاب المطاحن، مع ذلك فقد أصبح الحصول على الخبز مشكلة يومية بسبب غلاء الأسعار وصعوبة الحصول عليه، إذ بلغ سعر الحنطة الجيدة عام 1942م (40) ديناراً للطن و(34) ديناراً للطن رديء النوعية[42]، وفي عام 1943م بلغ سعر رغيف الخبز ثمانية إلى عشرة فلوس وهو من الحجم الصغير ورديء النوعية فاستاء الناس من ذلك الغلاء[43].

كانت السيطرة البريطانية على الحكومة العراقية واضحة، تجسدت بادارتها غير المباشرة لأجهزة الحكومة العراقية وتسيير سياساتها من خلال التعليمات اليومية التي قدمتها السفارة البريطانية للوصي عبد الاله ورئيس الوزراء نوري السعيد وكانت تلك التوجيهات بما يخدم مصالح بريطانيا حتى لو كان الأمر على حساب مصالح الشعب العراقي[44]، ففي الوقت الذي تصارع فيه البلاد أزمة الخبز قام نوري السعيد عام 1943م، بضغط من السفير البريطاني، بسحب ما موجود من القمح في الأسواق العراقية وتصديرها إلى الهند لوجود أزمة مجاعة فيها متجاهلاً مجاعة معظم الشعب العراقي، إذ كان العراقيون يقفون ساعات طويلة للحصول على حصتهم من الصمون الأسود (صمون الشعير الحكومي)، وبكميات لا تسد الرمق[45].

خرجت مظاهرات تطالب بالطعام والعلاج فتصدت لهم الشرطة وفرقتهم بأستخدام خراطيم المياه أحياناً وباستخدام القسوة أحياناً أخرى، وبسبب استمرار تلك الاحتجاجات قامت الحكومة عام 1944م باستحداث وزارة التموين للسيطرة على الوضع الاقتصادي وادارة التموين ومكافحة التهريب، وخصصت مكافآت تشجيعية لمن يساعد على الكشف عن تلك الحالات[46].

على الرغم من كل الجهود التي بذلتها الحكومة لمعالجة الأحوال الاقتصادية وأزمة التموين من اصدارها لتلك القوانين وتعيين الخبراء الأجانب في اللجنة العليا للتموين واصدارها لائحة قانون وزارة التموين، لم يطرأ تحسن واضح على الأوضاع الاقتصادية للمجتمع العراقي، ومنه مجتمع لواء ديالى، لاسيما العوائل الفقيرة، الأمر الذي أدى بالنتيجة إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية، لا سيما جانبي الصحة والتعليم[47].

أولا: الجانب الصحي

1ـ المؤسسات الصحية:

كانت مديرية الصحة العامة تابعة لوزارة الداخلية، وعند تشكيل وزارة الشؤون الاجتماعية عام 1939م ألحقت بتلك الوزارة[48]، وعندما بدأت الحرب العالمية الثانية عام 1939م، سخَّر العراق جميع امكانياته وخدماته دعماً للمجهود الحربي البريطاني، بما فيها المؤسسات الصحية العراقية، وفقاً لمعاهدة عام 1930م[49]، وأثرت أحداث تلك الحرب على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد[50]، الأمر الذي انعكس على سير الخدمات الصحية، فتوقف فتح المستشفيات والمستوصفات، فانطلقت الشكاوى المطالبة بتحقيق متطلباتهم في ميدان الصحة في مختلف مناطق اللواء[51].

على الرغم من تلك التأثيرات للحرب العالمية الثانية على العراق ومنه لواء ديالى، شهد اللواء في بداية عقد الاربعينيات استحداث عدد من المؤسسات الصحية منها فتح مستشفى في قضاء الخالص عام 1942م، تكونت ادارتها من طبيب واحد وعدد من المضمدين[52]، وفي عام 1943م كان عدد المستشفيات الحكومية في العراق (42) مستشفى، كان نصيب لواء ديالى منها ثلاثة فقط، وبلغ عدد المستوصفات في العام نفسه (235)، كان حصة اللواء (22) مستوصفاً منها (5) مستوصفات من

الدرجة الأولى، و(5) من الدرجة الثانية، و(12) مستوصفاً من الدرجة الثالثة[53]، وصنِّفت المستوصفات وفق هذه الدرجات الثلاث اعتماداً على الكثافة السكانية، إذ كانت مستوصفات الدرجة الأولى تُفتح في مراكز المدن وتُدار من قبل طبيب في حين تقع مستوصفات الدرجة الثانية في مراكز النواحي وتُدار من قبل موظف صحي، أما مستوصفات الدرجة الثالثة فتقع في القرى الكبيرة وتُدار من قبل مضمد[54].

كان تأثير الحرب العالمية الثانية واضحاً على الوضع الاقتصادي في العراق، الأمر الذي ألجأ الحكومة إلى تقليص النفقات في المدة 1944-1945م[55]، ومن ضمنها نفقات الجانب الصحي، فضلا عن تدني المستوى المعيشي للناس، الذي تسبب في سوء التغذية وبالتالي زيادة نسب الاصابة بالأمراض في ظل ندرة الأدوية وارتفاع أسعارها نتيجة انخفاض الاستيراد أو انقطاعه[56].

2ـ **الأمراض في لواء ديالى (1939ـ1945م)**

على الرغم من ذلك التطور النسبي في أعداد المؤسسات الصحية، ظلت الأمراض المستوطنة تمثل عقبة كبيرة في البلاد، إذ عانى لواء ديالى كما هو حال بقية الألوية العراقية في المدة (1939 – 1945م) من انتشار العديد من الأمراض في مقدمتها الملاريا والتراخوما وتليهما البلهارزيا والانكلستوما[57]، فضلا عن انتشار أمراض أخرى أنهكت أبناء ذلك اللواء أبرزها السل والدزانتري وبعض الأمراض الزهرية[58].

ونجد من الضروري الحديث عن هذه الأمراض وهي على النحو التالي:-

أ-الملاريا

عُدَّ مرض الملاريا من المشكلات الرئيسة التي واجهت الادارة الصحية والحكومة المحلية في اللواء، إذ بلغ عدد الاصابات عام 1943م (39454) اصابة في مختلف أنحاء اللواء[59]، وبذلت جهوداً واضحة للتخلص من المرض من خلال قيام متصرف اللواء عبد الرزاق عدوة بتوجيه الكتب والمخاطبات إلى وزارة الشؤون الاجتماعية مصحوبةً بطرح المقترحات من أجل التخلص من المرض، وحظيت تلك المطالبات ببعض الاستجابات من ادارة الصحة العامة في بغداد من خلال تشكيل اللجان الفرعية في الألوية، فشكلت لجنة في لواء ديالى برئاسة متصرف اللواء درست العوامل البيئية المسببة لانتشار الملاريا، أبرزها نظام الري المتبع وفيضانات الأنهار فضلاً عن الأساليب الزراعية البدائية المستخدمة، وأخذت اللجنة بالوسائل الممكنة التي من شأنها الحد من انتشار المرض[60]، إلا ان تراكم المياه وكثرة المستنقعات، فضلاً عن جهل الفلاح بوسائل الوقاية الصحية وسلوكياته في السير حافي القدمين معظم الأوقات في المياه والأوحال، حال دون تحقيق النتائج المرجوة في الحد من ذلك المرض[61].

ب-التراخوما

انتشر مرض التراخوما في اللواء بشكل كبير، ونشط المرض في الأماكن التي يكثر فيها الذباب والغبار، ونتيجة لانخفاض الوعي الصحي والثقافي لدى الناس، مما أدى إلى ارتفاع أعداد المصابين عام 1939م إلى (38712) مصاباً، ثم بدأت أعداد الاصابات بالانخفاض إلى (12510) عام 1942م لكنها عادت فارتفعت إلى (42995) عام 1944م[62]، وكانت معاناة أبناء اللواء واضحة، من خلال رسائلهم إلى جريدة صوت الأهالي، التي عبرت عن حجم معاناتهم من تلك الأمراض، لا سيما الملاريا والتراخوما، مناشدين الحكومة للحد من تلك الأمراض التي استوطنت في اللواء[63].

ويتضح للباحثة من خلال ذلك التذبذب ضعف الخدمات الصحية التي كانت متوافرة في اللواء في تلك المدة، إذ لم تكن هناك خطة منتظمة للسيطرة على الأمراض.

ج-البلهارزيا:

تعد البلهارزيا من أهم الأمراض التي استوطنت في البلاد، إذ ينتقل هذا المرض عن طريق المياه الموبوءة، أثناء الشرب أو الغسل، ويبقى هذا المرض مدة طويلة في الجسم من دون ان يشعر به المريض، ثم يفتك بالمثانة والكلى والكبد والأمعاء ويشكل خطراً على المريض إذا لم يعالج بوقت مبكر[64].

تفشى المرض في لواء ديالى ونال من طاقات أبنائه فبلغ عدد الاصابات عام 1939م (199) اصابة ثم ارتفع إلى (272) اصابة عام 1941م، فبذلت الجهود الصحية في اللواء بمكافحة المرض حتى انخفضت عدد الاصابات إلى (68) اصابة عام 1942م، الا انها ارتفعت مجدداً لتسجل (611) اصابة في المدة (1944 – 1945م)[65].

أثار تفشي الأمراض في المدة (1939 – 1945م) اهتمام الصحة العامة، فقامت باجراء التفتيش على المؤسسات الصحية في بعض مناطق اللواء منها مستوصف خان بني سعد عام 1939م فوجد ان المستوصف بحالة جيدة والأدوية متوافرة، وكان يدار من قبل مضمد واحد، ووجد ان المعدل اليومي للمراجعين (15) مراجعاً، وشخصت تلك الزيارة التفتيشية ان انتشار البلهارزيا بسبب المياه الراكدة وعدم الاهتمام بمياه الشرب، وان على الادارة المحلية والصحية بذل جهود اضافية للقضاء على الديدان المسببة للمرض، فضلاً عن اجراء عمليات تفتيش مماثلة في مناطق أخرى من اللواء منها المناطق قرى خرنابات وبهرز والهويدر والسادة، فوجد ان أعداد المراجعين كبيرة إذا ما قورنت بأعداد الكوادر المتوافرة في تلك المؤسسات الصحية ففي مستوصف خرنابات كان المعدل اليومي لعدد المراجعين (210)، ومستوصف بهرز (150) مراجعاً، أما مستوصف الهويدر فكان المعدل (105) مراجعين، وهكذا الحال في مختلف نواحي اللواء، أما في مركز اللواء فقد أشار المفتش إلى انها مجهزة بشكل جيد[66].

د-الانكلستوما:

تُعد الانكلستوما[67] من أحد الأمراض التي استوطنت في لواء ديالى، إذ عانى منها أبناء اللواء، لا سيما في القرى والأرياف[68]، والجدول رقم (1) يبين أعداد الاصابات في اللواء التي ارتفعت في السنتين الأخيرة من مدة الدراسة.

جدول رقم(1) يبين أعداد الاصابات بالأمراض المستوطنة في لواء ديالى في المدة (1939-1945م)[69]

السنة / المرض	1939	1940	1941	1942	1943	1944	1945
الملاريا	65279	63892	69028	43049	39454	28180	43700
التراخوما	37812	32265	35278	12510	13436	42995	33270
البلهارزيا	199	168	272	68	363	611	288
الانكلستوما	58	131	41	---	34	186	300

ويبدو للباحثة، من خلال استعراض تلك الأمراض التي استوطنت في اللواء خلال مدة الحرب، لاسيما الملاريا والتراخوما، ان هناك عوامل عديدة أدت إلى انتشار تلك الأمراض أبرزها قلة التخصيصات المالية نتيجة تقليص النفقات بسبب الحرب وقلة الكوادر الطبية وافتقار المؤسسات

الصحية إلى الخطط العلمية الدقيقة للتصدي لتلك الأمراض، فضلاً عن ضُعف الوعي الصحي والثقافي لدى السكان.

ه-أمراض أخرى:

إلى جانب تلك الأمراض المستوطنة كان هناك العديد من الأمراض المعدية انتشرت في اللواء منها السل الرئوي والسعال الديكي والكزاز، فضلاً عن مرض الحصبة سريع الانتشار بين الأطفال وذلك نتيجة قلة الوعي الثقافي والصحي وانتشار الثقافات الخاطئة، إذ كانت الامهات يعتقدن ان الأطفال يجب أن يصابوا بذلك المرض فالأمر طبيعي لا يستدعي مراجعة المؤسسات الصحية، مما أدى إلى انتشار المرض في مناطق الخالص وبلدروز وشهربان وبعقوبة وخانقين وخرنابات وبهرز والسادة ثم انتشر ليعم جميع أنحاء اللواء[70].

أما الزحار فكان له شأن آخر ليس في لواء ديالى فحسب بل في جميع الألوية لاسيما في القرى والأرياف، مما دفع الادارة الصحية إلى الاهتمام بالعناية الصحية وتوفير الأدوية والمستلزمات للتخلص من انتشار المرض[71].

انتشرت مختلف الأمراض في لواء ديالى في مدة الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945م) بسبب البطالة وتدني المستوى المعيشي في ظل قلة الوعي الثقافي والصحي لدى السكان، فضلاً عن انتشار الأوساخ وافتقار الشوارع إلى النظافة وعدم توفر المياه الصحية للشرب وطرق الري البدائية، كل ذلك أدى إلى تلك النتائج الصحية السيئة في اللواء[72]. والجدول رقم (2) يبين أعداد الاصابات بتلك الأمراض.

جدول رقم (2) يبين أعداد الاصابات ببعض الأمراض المعدية في اللواء في المدة (1939-1945م)[73]

المرض / السنة	الخناق	الحصبة	السعال الديكي	التكاف	الحمى التيفوئيدية	الكزاز	شبه الجدري	السل	الزحار	الرمد الصديدي
1939	10	162	50	205	26	9	5	129	1672	480
1940	6	22	2	119	41	8	1	68	1074	649
1941	7	58	7	95	25	4	10	88	1035	54
1942	6	22	99	133	17	6	5	100	1041	687
1943	2	80	339	148	20	2	4	70	811	2605
1944	3	22	8	205	9	1	2	23	723	2856
1945	2	39	18	188	15	1	1	24	1010	1827

ثانيا: الجانب التعليمي

ألقت الحرب العالمية الثانية بآثارها السلبية على مختلف الجوانب ولاسيما الجانب التعليمي، مما أدى إلى تراجع مؤسسات التعليم، إذ وضعت عدد من المعامل التابعة لمدارس التدريب اليدوي تحت أيدي الحلفاء وفقاً لمعاهدة عام 1930م، وبذلت وزارة المعارف جهوداً طيبة للحد من تأثير تلك الحرب على التعليم بمختلف مراحله[74].

1-التعليم الابتدائي

كان التعليم الابتدائي عام 1939م ضعيفاً في مختلف أقضية اللواء ونواحيه، وجاء ذلك واضحاً من خلال عمليات التفتيش التربوي التي أجريت في مناطق عدة من اللواء منها ناحية بني سعد، إذ وجد ان الناحية فيها مدرسة واحدة تُدار من قبل معلم واحد، وان عدد التلاميذ (25) تلميذاً فقط، وكانت بناية المدرسة في حالة سيئة، كذلك الحال في مدرسة الهويدر الواقعة في قرية الهويدر التابعة لمدينة بعقوبة، إذ أشار المفتش إلى ان المدرسة تفتقر إلى الكثير من المستلزمات الضرورية، فضلاً عن حاجتها إلى ساحة للعب التلاميذ، كما وجد ان عدد التلاميذ (129) تلميذاً وذلك العدد كان قليلاً بالنسبة للكثافة السكانية للمنطقة، الأمر الذي أثار تساؤل المفتش فأشار مدير المدرسة إلى ان السبب في ذلك هو الفقر الذي حال دون ارسال الأهالي أبناءهم إلى المدرسة[75].

وتمثل التعليم الابتدائي في اللواء عام 1939م بـ (51) مدرسة منها (41) مدرسة للبنين و(10) للبنات، وكان الكادر التعليمي في اللواء (153) معلماً و(42) معلمة فقط، في حين بلغ عدد التلاميذ (4205) تلميذاً و(814) تلميذة[76].

لا شك ان الظروف التي أحاطت بالبلد أثرت على تطور التعليم ونمو مؤسساته الا ان ذلك لم ينفِ تحقيق عدد من الانجازات تمثلت في فتح عدد من المدارس في مختلف مناطق اللواء ففي عام 1941 تم افتتاح مدرسة الغالبية ومدرسة ابو تمر في قضاء الخالص ومدرسة بهرز والحديد والحسينية، فضلاً عن افتتاح عدد من المدارس الابتدائية للبنات في تلك المدة منها مدرسة جيزاني ومدرسة طليطلة وفي قرى خرنابات والهويدر والسادة، وجدير ذكره ان تلك المدارس كانت من المدارس التي طُبق فيها التعليم الالزامي نظرا لتوفر وسائل التعليم الضرورية فيها وفقاً لقانون المعارف رقم (57) لسنة 1940م[77]، ثم أخذت أعداد المدارس تتدرج بزيادة بسيطة فبعد ان كانت عام 1942م (65) مدرسة أصبحت (73) مدرسة عام 1945م، كذلك الحال بالنسبة لاعداد المعلمين التي ازدادت الى (268) عام 1942م وإلى (319) عام 1945م[78]، والجدول رقم (3) يبين تفاصيل ذلك.

جدول رقم(3) يبين أعداد التلاميذ والمعلمين والمدارس الابتدائية للمدة (1939 – 1945م)[79]

السنة	عدد التلاميذ			عدد المعلمين			عدد المدارس		
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
1939	4205	814	5029	153	42	195	41	10	51
1940	4355	804	5159	161	38	199	41	10	51
1941	4676	811	5487	181	46	227	42	12	54
1942	4927	427	5754	223	45	268	53	12	65
1943	5159	808	5967	255	57	312	59	13	72
1944	5159	908	6067	262	61	323	60	14	74
1945	3539	348	3887	262	57	319	60	13	73

وترى الباحثة هنا تأثير الحرب العالمية الثانية على نمو التعليم والمؤسسات التعليمية في اللواء في المدة (1939-1944م) من خلال الزيادة البطيئة في أعداد المدارس وأعداد المعلمين بسبب تقليص النفقات الناتج عن العبء الثقيل الذي ألقته الحرب على الاقتصاد العراقي، أما الزيادة البطيئة في أعداد التلاميذ فيعود إلى عامل الفقر الناجم عن التدهور الذي عانى منه الشعب العراقي في تلك المدة، وفي العام 1945م ازداد تأثير الحرب بشكل كبير، مما أدى إلى تراجع ملحوظ في أعداد التلاميذ بلغت نسبته 36% مع تراجع بسيط في أعداد المعلمين وتوقف استحداث المدارس بل تعذَّر ترميم المتهالك منها، فانخفض عددها في اللواء بمقدار مدرسة واحدة خلال ذلك العام، ويعزى التذبذب في أعداد التلميذات إلى العادات والتقاليد السلبية تجاه تعليم المرأة في المجتمع آنذاك.

2-التعليم الثانوي (المتوسط والاعدادي)

كانت المشكلة في التعليم الثانوي أكبر منها في التعليم الابتدائي في المدة (1939 – 1945) في اللواء إذ اقتصر الأمر على متوسطة بعقوبة للبنين، ومتوسطة بعقوبة للبنات ذات الثلاث صفوف فقط، ، أما التعليم الاعدادي فقد اقتصر على مدرسة واحدة تحتوي على صفين فقط، ولم تُفتح أي مدرسة متوسطة أو اعدادية أخرى في اللواء حتى نهاية مدة هذه الدراسة (1945م)[80].

جدول رقم (4) يبين أعداد طلبة المتوسطة والاعدادية في لواء ديالى للمدة (1939-1945)[81]

السنة	عدد طلبة المتوسطة			عدد طلبة الاعدادية		
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
1939	254	41	295	45	---	45
1940	224	51	275	32	---	32
1941	200	68	268	60	---	60
1942	182	50	232	61	---	61
1943	165	39	204	4	---	45
1944	154	38	192	34	---	34
1945	124	29	153	47	---	47

أما أعداد المدرسين في التعليم الثانوي فكانت قليلة ومتذبذبة ولم يطرأ عليها تحسن ملحوظ والجدول رقم (5) يبين ذلك.

جدول رقم (5) يبين أعداد المدرسين في لواء ديالى للمدة (1939-1945)[82]

السنة	1939	1940	1941	1942	1943	1944	1945
ذكور	10	10	10	11	12	11	12
اناث	5	4	3	3	3	3	4
المجموع	**15**	**14**	**13**	**14**	**15**	**14**	**16**

3-مكافحة الامية

ركزت وزارة المعارف بشكل ملحوظ في المدة (1939-1945م) على مكافحة الامية في العراق ومنه لواء ديالى بهدف ايصال التعليم لأكثر عدد ممكن من المجتمع ومحاربة الجهل الذي عانى منه المجتمع العراقي طويلا، فتم فتح مراكز مسائية لمكافحة الامية وكان الالتحاق بها اختياري[83]، والجدول رقم (6) يبين تفاصيل تلك الجهود.

جدول رقم (6) يبين أعداد المعلمين والأميين الذين التحقوا بمراكز محو الأمية في اللواء في المدة (1939-1945م)[84].

العام الدراسي	عدد الاميين (الطلبة)	عدد المكافحون (المعلمون)
1940-1939	643	28
1941-1940	403	15
1942-1941	481	19
1943-1942	165	7
1945-1944	446	15

كما كانت هناك مبادرات قام بها بعض طلبة المدارس الثانوية في مكافحة الأمية في اللواء، ففي عام 1943م تألفت لجنة من طلاب ثانوية بعقوبة باسم لجنة الخدمات الاجتماعية عملت على مكافحة الأمية بين أهالي اللواء[85].

4-دار المعلمين الريفي

بادرت وزارة المعارف في بداية العام الدراسي 1944-1945م بفتح دار المعلمين الريفي في مدينة بعقوبة، لمعالجة النقص الكبير في أعداد المعلمين[86]، وجاء ذلك المشروع بحسب نظام دار المعلمين لسنة 1939م، وكانت الدراسة فيه خمس سنوات وعلى نفقة الحكومة، وخصص القبول فيه إلى خريجي الدراسة الابتدائية من أبناء الريف بهدف اسعاف النقص في أعداد المعلمين في مناطقهم، فتم عام 1944-1945م قبول (78) طالباً في تلك الدار[87].

وترى الباحثة ان الاهمية تكمن في الجهود المبذولة لاخراج ذلك المشروع إلى الوجود، الذي عُدَّ تطوراً ملحوظاً في مسار العملية التعليمية في اللواء لمواجهة الجهل الذي طالما جثم على صدور أبناء الريف العراقي آنذاك.

المبحث الثالث

الأوضاع الادارية والأقتصادية في لواء ديالى للمدة (1939ـ1945م)

أولا: الأوضاع الادارية

1- التغييرات الادارية في لواء ديالى للمدة (1939-1945م)

من التغييرات الادارية التي طرأت عام 1940م هو تغيير اسم ناحية شهربان إلى المقدادية[88]، كما تم عام 1944م فك مقاطعة رقم(5) المتضمنة أراضي الناعورة وأم جدر من ناحية بني سعد وأُلحقت بناحية الكرادة الشرقية التابعة إلى لواء بغداد، نظراً لبعد تلك الأراضي عن ناحية بني سعد وقربها إلى الكرادة الشرقية لكي تسهل متابعتها والاشراف عليها[89].

وفي 30 آذار 1945م اقترح وزير الداخلية مصطفى العمري[90]، استحداث ناحية في مركز اللواء لغرض تخفيف العبء عن المتصرفية ليقوم مدير الناحية الجديدة بجزء من تلك المهام وحسم المشكلات العشائرية والادارية التي تحدث بين مختلف العشائر التي كانت تقطن في مركز اللواء والقرى التابعة له، وبناءً على ذلك وافق مجلس الوزراء في الخامس من نيسان عام 1945م واستحدثت (ناحية مركز بعقوبة)[91].

تعاقب على ادارة اللواء، في المدة (1939-1945م)، عدد من المتصرفين[92] والجدول رقم (7) يبين تفاصيل ذلك

جدول رقم (7) يبين أسماء متصرفي لواء ديالى في المدة (1939-1945م)[93].

ت	اسم المتصرف	مدة شغله للمنصب
1	شاكر حميد	21 تشرين الأول 1939 – 26 حزيران 1940
2	جلال خالد	26 حزيران 1940 – 15 كانون الأول 1942
3	عمر حفظي العلي	15 كانون الأول 1942 -31 تشرين الأول 1943
4	عبد الرزاق عدوة	31 تشرين الأول 1943 – آب 1944
5	مصطفى اليعقوبي	17 تشرين الأول 1944 – 28 أيلول 1946

2- نشاط البلديات في اللواء(1939-1945م)

تراجعت أعداد المشاريع التي قامت بها دوائر البلدية في اللواء في المدة (1939-1945م)، بسبب تقليص النفقات، واقتصرت على بعض الأعمال البسيطة باستثناء بعض المشاريع التي تم تخصيص مبالغ لانجازها، إذ قامت بلدية بعقوبة عام 1939م بتبليط شارع خليل باشا من مقابل بستان جواد الشبلاوي (مدرسة الوثبة حالياً) إلى مدرسة الأمين، كما أنشأت عام 1940م نادياً للموظفين على

الجانب الأيسر لجدول خراسان مقابل بناية سينما ديالى، فضلاً عن افتتاحها عام 1942م شارعاً يبدأ من جدول خراسان وينتهي بمستشفى بعقوبة، وقامت بتبليطه عام 1943م بعد استملاكها قسماً من البساتين التي مرَّ بها ذلك الشارع[94]، وان أبرز المشاريع في اللواء في تلك المدة هو انجاز طريق (المقدادية – خانقين – المنذرية) الذي قامت به بلدية المقدادية عام 1943م بتخصيص مالي قدره (1820) ديناراً[95].

3- الشرطة في لواء ديالى (1939-1945م)

عملت وزارة الداخلية على زيادة أعداد مراكز الشرطة وأفرادها ومخافرها في مختلف أنحاء اللواء، إذ أخذت أعدادهم بالتطور حتى بلغ عددهم في اللواء عام 1939م (560) فرداً، منهم (175) شرطة المشاة و (297) شرطة الخيالة، وتم افتتاح مركز شرطة المنصورية مع مخفر تابع له، ليرتفع عدد المراكز في اللواء إلى (6) مراكز و (30) مخفراً، وكان من نشاطات الشرطة في اللواء تسيير الدوريات وانتشارها في مختلف المناطق في الشوارع والساحات العامة والجسور وذلك لحفظ الأمن والمحافظة على الممتلكات العامة والخاصة، والدوريات تلك كانت على نوعين: دوريات المشاة وتكون داخل المدن والحدائق العامة، ودوريات الخيالة خارج المدن وبموازاة خطوط السكك الحديدية وقرب السدود[96].والجدول رقم (8) يبين تفاصيل ذلك.

جدول رقم(8) يبين تفاصيل الدوريات واعدادها وافرادها حسب الوحدات الادارية للواء ديالى[97].

المركز	عدد الدوريات في الطرق العامة	عدد أفراد الدورية	عدد الدوريات في المدن والقصبات	عدد أفراد الدورية
بعقوبة	6	3 خيالة	4	3 مشاة
الخالص	10	2 خيالة	3	2 مشاة
شهربان	7	1 خيال	2	2 مشاة
بلدروز	3	2 خيالة	2	2 مشاة
مندلي	8	2 خيالة	2	2 مشاة
المنصورية	4	2 خيالة	2	2 مشاة
خانقين	18	3 خيالة	8	3 مشاة

4- وسائط النقل في اللواء (1939-1945م)

على الرغم من ان السيارات قد ظهرت في النصف الثاني من عقد الثلاثينيات كواسطة نقل بين بغداد وديالى، وبين المدن الرئيسية داخل اللواء، الا انها كانت مقتصرة على المناطق التي تساعد طرقها على سير السيارات، وكانت أعداد تلك السيارات في مدة الدراسة قليلة جداً بحيث أن عددها في مدن اللواء جميعاً لم يتجاوز (5-6) سيارات[98]، إلى درجة أن المتصرفين الذين تعاقبوا على إدارة اللواء لم يكونوا جميعاً يملكون سيارات خاصة أو حكومية فكثير منهم كانوا يتنقلون أما مشياً على الأقدام أو بعربة تجرها الخيول، وكانت هناك عربة واحدة في اللواء، تمتاز بأناقتها وجمالها، تعود ملكيتها إلى أحد الأثرياء في اللواء، وحيث أن الحيوانات كانت أكثر الوسائط انتشاراً لنقل الأمتعة والمسافرين فقد كثرت الخانات في مختلف مدن اللواء لحاجة المسافرين إليها[99]، وأبرز تلك الخانات في اللواء خان الشابندر، خان حسين أفندي، خان سعيد أفندي، خان الحاج ارزوقي الحاج بندر، خان عبد القادر أفندي المتولي وغيرها[100].

ثانيا: مشاريع الري في اللواء وأثرها الاقتصادي (1939ـ1945م)

1-انجاز مشروع سد ديالى

بعد الانهيار الذي حصل لسد ديالى وفشل اعادة انشائه في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية، عملت وزارة الاقتصاد والمواصلات على وضع تصميم جديد لسد ديالى وفق أسس وقواعد فنية جديدة وأحالت المشروع للمناقصة، وتقدمت على أثر ذلك أربع شركات تم استبعاد اثنين منها لتقتصر المناقصة على شركتي (المسيو شوفان) و (حسن المخزومي)، وتم احالة المشروع إلى الأخيرة كون عطائها هو الأقل وبمبلغ (52359) دينار وباشراف مباشر من قبل مديرية الري العامة قامت الشركة بانجاز المشروع في نهاية عام 1940م[101]، وسُمِّي بسد ديالى الثابت تمييزاً له عن سابقاته من السدود الترابية المؤقتة التي جرفتها الفيضانات[102]، وكانت له أهمية اقتصادية في تطور الثروة الزراعية في لواء ديالى من خلال رفع مستوى المياه في النهر بمقدار (2,5)متر، مما أسهم بتغذية الجداول المتفرعة على جانبي النهر على مدار السنة، الأمر الذي أدى إلى زيادة مساحة الأراضي الزراعية، إذ أصبحت أكثر من (1150000) دونم وازدادت مختلف المحاصيل الصيفية والشتوية، فضلاً عن تطور زراعة البساتين لا سيما أشجار الفاكهة[103].

2-ناظم الخالص

من المشاريع المهمة التي قامت بها مديرية الري العامة خلال مدة الحرب العالمية الثانية (1939-1945م)، هو مشروع ناظم الخالص، للسيطرة على مياه جدول الخالص، أحد فروع نهر ديالى من الجهة اليمنى، إذ تبلغ مساحة الأراضي الزراعية التي يغذيها هذا الجدول (42000) دونم، وكانت هناك سدة مؤقتة على ذلك الجدول تسمى (سدة العويجة) لغرض تأمين الحياة للمزارع والبساتين الواقعة على ذلك الجدول إلا ان تلك السدة أنهارت في موسم الفيضان مما انعكس سلباً على النفقات المالية وهدراً للجهود المبذولة[104].

لذلك قامت متصرفية اللواء عام 1939م برفع كتاب إلى وزارة الاقتصاد والمواصلات مطالبةً اياها بوضع حلول ناجحة لايصال المياه إلى جدول الخالص في جميع المواسم ووضع حد للأضرار الجسيمة التي تلحق بالبساتين والمزروعات في كل عام والتي تتسبب في ضنك العيش للفلاحين فضلاً عن معاناتهم من اعادة انشاء تلك السدة بعد كل موسم فيضان التي طالما أنهكت قدراتهم الجسدية ناهيك عما يقع على خزينة الدولة من تكاليف من جراء تكرار اعادة انشاء تلك السدة[105]، وقدمت المتصرفية جملة من الحلول والمقترحات إلى الوزارة المذكورة أستهدفت جميعها تأمين وصول المياه إلى نهر الخالص بنسبتها المقررة وهي 37% من مياه نهر ديالى وبشكل دائمي على مدار السنة دون الحاجة إلى سدة العويجة وغيرها من المعالجات المؤقتة وأبرز تلك المقترحات هي الآتية:

1- تحويل صدر نهر الخالص إلى مكان آخر.
2- انشاء ناظم على جدول الخالص بديلاً عن سدة العويجة.
3- تقوية وتعزيز سدة العويجة وزيادة متانتها بوضع صخور في القناة الواقعة خلفها[106].

وجه النائب عن لواء ديالى عز الدين النقيب سؤالاً في مجلس النواب مخاطباً به وزير الاقتصاد والمواصلات عمر نظمي أن سدة العويجة قد انهارت في بداية الموسم الزراعي مما ألحق بالفلاحين ضرراً كبيراً، إذ تعرضت مزارعهم وبساتينهم للعطش والهلاك مطالباً الوزير بايجاد الحلول المناسبة لانقاذ المزارع والبساتين من شحة المياه في الصيف، وأكد الوزير مضي الوزارة في وضع الحل للمشكلة بالتعاون مع دائرة الري ومتصرفية اللواء وملاكي الخالص والتأكيد على أن سدة العويجة لا جدوى منها ويلزم تغيير صدر جدول الخالص إلى مكان آخر قريب من سد ديالى الثابت، وبناءً على ذلك تم تخصيص مبلغ (34000) دينار لتشييد ناظم رئيسي للسيطرة والتحكم بمياه الجدول لانقاذ المزروعات والبساتين من العطش طيلة مواسم السنة وتنظيم الشؤون الزراعية في المنطقة[107].

ودعت مديرية الري العامة الشركات التي تختص بمثل هذه الأعمال بتقديم الأسعار لتجهيز البوابات لهذا الناظم وفق تصاميم محددة وضعتها مديرية الري[108]، إذ تم اعلان مناقصة تنفيذ ذلك الناظم في الثاني من كانون الثاني 1941م وكانت شركة حسن المخزومي قد تقدمت باوطأ العطاءآت بمبلغ (33182) ديناراً فأحيلت إليها المقاولة وتم انجاز المشروع في الخامس عشر من تشرين الثاني عام 1942م[109].

ويبدو للباحثة هنا ان الأهمية تكمن في انجاز مثل هذه المشاريع لما لها من فوائد بالغة كونها أداة للسيطرة والتحكم بالثروة المائية لغرض استغلالها على الوجه الأمثل بهدف تحسين الوضع الاقتصادي في اللواء.

ثالثا: النشاط الزراعي في اللواء (1939ـ1945م)

لم يكن الجانب الزراعي، خلال الحرب العالمية الثانية، أفضل حالاً، وذلك بسبب استمرار معاناة الفلاح من مشكلات الاقطاع وما تلقاه من معاملة قاسية من الملاكين الذين خولتهم القوانين بطرد الفلاح متى ما يشاؤون، الأمر الذي انعكس على مستوى الانتاج والاهتمام بالأرض نتيجة عدم استقرار الفلاح في الأرض التي يزرعها وعدم شعوره بانه مالك لتلك الأرض، فضلاً عن ذلك اهمال أصحاب الأراضي ادخال التحسينات على أراضيهم لسعة ما يملكون وامكان انتقالهم من قطعة إلى أخرى[110]، أدت تلك العوامل مجتمعة إلى تدني انتاج المحاصيل كالحبوب والتمور، فضلاً عن تصديرها إلى بريطانيا والهند من جانب واستخدام القوات البريطانية بعض أبناء الفلاحين بما يسمى (السخرة) في المجهود الزراعي لجيش بريطانيا وحلفائها من جانب آخر[111].

مع كل تلك الصعوبات شكلت الزراعة المهنة الرئيسية للقسم الأكبر من أبناء اللواء في المدة (1939-1945م) ويمكن تقسيم المحاصيل الزراعية على نوعين وهي المحاصيل الشتوية والمحاصيل الصيفية وكما يأتي:

1-المحاصيل الشتوية

ان من أهم المحاصيل الشتوية التي كانت تُزرع في اللواء هي الحنطة والشعير وتبدأ زراعتهما في شهري (تشرين الأول- تشرين الثاني) وكان سقي تلك المحاصيل يتم بطرق متباينة من منطقة إلى أخرى بحسب ما متوفر فمنه ما يسقى سيحا أو باستخدام المضخات، ووجد من خلال التجارب أن السقي باستخدام المضخات أكثر انتاجاً من السقي السيحي[112]، ومنه ما يسقى ديماً لا سيما في منطقة العظيم التابعة إلى قضاء الخالص[113]، وكان موسم حصاد الشعير يكون (نهاية نيسان- بداية آيار) في حين يتأخر حصاد الحنطة إلى (نهاية آيار – بداية حزيران) وكان معدل انتاج الدونم الواحد في اللواء (300) كغم من تلك الحبوب، وكانت هناك عدة أصناف من الشعير زرعت في اللواء في تلك المدة أشهرها (الشعير الأبيض، ترابوت، ماريوت، المراكشي، السيركلات)، أما الحنطة فزُرعت بثلاثة أصناف وهي (الحنطة البيضاء، الربيعية، القندهارية)[114].

ومن الجدير بالذكر ان الأهالي كانوا يفضلون زراعة الشعير أكثر من الحنطة في العديد من مناطق اللواء، وذلك لعدة أسباب منها قدرة الشعير على النمو في الأراضي الأقل خصوبة التي لاتنمو فيها الحنطة، وامتلاك نبات الشعير للمقاومة العالية للأملاح الموجودة في التربة، فضلاً عن مقاومته العالية للآفات الزراعية وتقلبات الطقس والعطش بشكل يفوق نبات الحنطة، وزيادة على ذلك الحاجة إليه كونه يستخدم في علف الحيوانات[115].

كما ان هناك محاصيل شتوية أخرى كانت تُزرع في اللواء مثل الكتان وبعض الخضورات والخضراوات مثل (الفجل، القرنابيط، الخس، البصل) وكانت تُزرع في مختلف مناطق اللواء[116].

2-المحاصيل الصيفية

كانت تُزرع في اللواء عدد من المحاصيل الصيفية وسنتناول أشهر محصولين في اللواء وهما الرز والقطن وكما يأتي:

أ-الرز

وهو من المحاصيل الصيفية المهمة لاستهلاك الانسان وتبدأ زراعته في اللواء (آيار – بداية حزيران)، وينضج ويصبح جاهزاً للجني في شهر (تشرين الأول)[117]، ويشترط في التربة ان تكون طينية ذات نسبة ملوحة منخفضة وتحتفظ بالماء دون تسرب، كما يحتاج نبات الرز إلى كميات كبيرة من الماء تقدر بـــ (6000) متر مكعب للدونم الواحد خلال الموسم الزراعي وان معدل انتاج الدونم الواحد (500-600) كغم سنوياً، وان أشهر أصناف الرز التي كانت تُزرع في اللواء هي (العنبر، البابانية، النعيمة)[118].

ولكون زراعة هذا المحصول غير اقتصادية، بالنظر لما يحتاج اليه من كميات كبيرة من المياه، لذا كانت القوانين[119] السائدة آنذاك حددت مناطق زراعته في مختلف مناطق العراق[120]، ومنه لواء ديالى، إذ تمت زراعته في المناطق (جدول الخالص من الصدر إلى صدر العبابير، جدول الهارونية، جدول بلدروز،جدول مهروت إلى منطقة كركيشة، قضاء خانقين)، ومن هذا يتضح تركز زراعة هذا المحصول في مناطق توفر المياه[121].

إلا ان نظام رقم (53) لسنة 1940م خفض مساحة الأراضي المسموح بها لزراعة الرز في اللواء مع الابقاء على نفس المناطق المحددة بالقوانين السابقة، وفرض غرامة قدرها (دينار ونصف) عن كل مشارة تزرع بالرز بدون موافقة أو تزرع تجاوزاً على المساحة المسموحة وفق ذلك النظام[122]، وفي عام 1942م، وبسبب الحاجة الماسة لمحصول الرز، وجهت الحكومة بزيادة زراعة هذا المحصول في المناطق الواقعة على نهر ديالى، وعنيت مديرية الري بهذه الناحية وشجعت المزارعين باعطائهم الكميات الكافية من المياه زيادة عما هو مقرر لهم، وأدى ذلك الاجراء إلى اتساع زراعة ذلك المحصول في اللواء ذلك العام ليسهم في الحد من مشكلة نقص الغذاء في البلاد[123].

ب-القطن

يعد محصول القطن من المحاصيل الصيفية المهمة والنوع الشائع زراعته في لواء ديالى هو ما يسمى بـــ (الكوكرولت) أحد أصناف القطن الأمريكية، وعُرف هذا النوع بالنضوج المبكر وطول التيلة[124]، وان موسم زراعته في اللواء في شهر نيسان، ويكون نضوجه خلال (تشرين الأول – تشرين الثاني)، وان معدل انتاج الدونم الواحد يتراوح ما بين (300-600)كغم[125]، وتكمن أهمية هذا المحصول في دخوله في صناعات الزيوت والملابس القطنية[126]، ونظراً لتراجع زراعة القطن في البلاد، دعا أعضاء اللجنة المالية عام 1944م، أثناء مناقشتهم الميزانية العامة إلى ضرورة العودة إلى سياسة تشجيع زراعة القطن باعفائه من الضرائب لمدة معينة[127].

كما تعد الخضراوات هي الأخرى من المزروعات الصيفية في لواء ديالى وتشمل الطماطة والباذنجان والباميا والفلفل الأخضر والخيار واللوبيا الخضراء والرقي والبطيخ وتزرع في مختلف مناطق اللواء[128].

ج-أشجار الفواكه والحمضيات والنخيل في ديالى

تعد الحمضيات من أكثر الأشجار انتشاراً في لواء ديالى بمختلف أنواعها البرتقال واللالنكي والليمون الحامض والليمون الحلو والكريب فروت والطرنج والسندي والنارنج وتزرع أشجار الحمضيات في ظلال أشجار النخيل لتحميها من حرارة الشمس وبرد الشتاء[129]، وتحافظ على مستوى الرطوبة وتحد من شدة الجفاف في البساتين ويزيد معدل انتاج الدونم الواحد على (2طن) من الحمضيات[130].

احتل البرتقال المرتبة الأولى من بين أنواع الحمضيات في اللواء بنسبة 74%، بأنواعه الخمسة (أبو سرة، هلمن، باينيل، سكري، فالنشيا)، ويليه في المرتبة اللالنكي والأنواع الأخرى والجدول رقم (9) يبين تفاصيل ذلك[131].

جدول رقم (9) يبين النسبة المئوية التي شكلها كل نوع من اشجار الحمضيات في لواء ديالى في المدة (1939-1945م)[132].

نوع الشجرة	البرتقال	اللالنكي	الليمون الحامض	الليمون الحلو	الطرنج	النارنج	أنواع أخرى
النسبة التي شكلتها	%74	%13	%3,2	%4,8	%1,6	%3,2	%0,2

أما معدل عدد أشجار الحمضيات ومعدل الانتاج السنوي لكل نوع في اللواء للمدة (1939-1945م) فان الجدول رقم (10) يبين ذلك

جدول رقم(10) يبين معدلات عدد الأشجار والانتاج السنوي لكل نوع من الحمضيات في اللواء في المدة (1939-1945م)[133].

النوع	البرتقال	اللالنكي	النارنج	الليمون الحلو	الليمون الحامض	الطرنج	سندي	كريب فروت
معدل عدد الأشجار	600 ألف	250 ألف	120 ألف	120 ألف	60 ألف	120 ألف	120 ألف	120 ألف
معدل الانتاج	35 مليون برتقالة (عدد)	3 مليون (عدد)	1 مليون (عدد)	700 (طن)	300 (طن)	30	50 ألف	300

أما الجدول رقم (11) فيبين توزيع أشجار الحمضيات على مختلف الوحدات الادارية في اللواء في المدة (1939-1945م).

جدول رقم (11) نسب أشجار الحمضيات في مختلف الوحدات الادارية في اللواء في المدة (1939-1945م)[134].

الوحدة الادارية	مساحة بساتين الحمضيات (بالدونم)	النسبة المئوية
بعقوبة	7490	%34
الخالص	5769	%25
المقدادية	5395	%23
مندلي	2287	%10
خانقين	1680	%8
المجموع	**22621**	**%100**

واشتهر اللواء بأشجار فواكه أخرى مثل التفاح والعنب والمشمش والاجاص والخوخ والكوجة التي انتشرت زراعتها في مختلف أنحاء اللواء[135]، إذ بلغت مساحة الأراضي التي زرعت بتلك الأشجار (2594) مشارة أما معدل انتاج تلك الأشجار في اللواء فالجدول رقم (12) يوضح ذلك[136].

جدول رقم (12) معدل الأنتاج السنوي لبعض الفواكه في اللواء في المدة (1939-1945م)

نوع الفاكهة	التفاح	المشمش	الخوخ	الاجاص	العنب
معدل الانتاج السنوي (طن)	600	430	660	445	8300

كما ساهم لواء ديالى في انتاج التمور العراقية، إذ بلغ معدل عدد أشجار النخيل في اللواء (2217062) نخلة في المدة (1939-1945م) وبمساحة تقدر بـــ (68242) مشارة[137]، وان انتاج اللواء السنوي من التمور حوالي (45252) طن، وتزيد أنواع التمور في اللواء على (100) نوع أشهرها (الخستاوي، البريم، الزهدي، العبدلي، المكتوم، التبرزل)، وتنتشر زراعة التمور في مختلف نواحي اللواء ما عدا ناحيتي (ميدان وقره تو) لكونهما في المنطقة الجبلية، وتميز قضاء مندلي في لواء ديالى بانتاجه أنواعاً جيدة ونادرة من التمور، إذ قَدِم إليه وفد أمريكي وأخذ فسائل من مختلف أنواع النخيل لغرض زراعتها في بلادهم[138]، أما فيما يتعلق بمساحة أراضي زراعة النخيل ومعدلات الانتاج السنوي وتوزيعها على الوحدات الادارية للواء فالجدول رقم (13) يوضح ذلك.

جدول رقم (13) يبين المساحات المزروعة بالنخيل ومعدل كمية الانتاج السنوي حسب الوحدات الادارية[139].

الوحدة الادارية	المساحة (مشارة)	الانتاج السنوي (طن)
بعقوبة	14651	14980
المقدادية	14677	10790
الخالص	19189	11538
خانقين	12013	4584
مندلي	7712	3360
المجموع	**68242**	**45252**

رابعا:ـ النشاط الحرفي

أثرت الحرب العالمية الثانية في مضاعفة الجهود والطاقات للوصول إلى الاكتفاء الذاتي، نظراً لتعذر الاستيراد نتيجة انقطاع طرق المواصلات البحرية والبرية بسبب ظروف الحرب، لذا نشطت بعض الصناعات الحرفية واليدوية[140].

اقتصرت الصناعة القائمة في لواء ديالى، في المدة (1939-1945م)، على بعض الحرف البسيطة والصناعات اليدوية التي كان يزاولها بعض الناس في منازلهم أو حوانيت صغيرة والتي اعتمد معظمها بالأساس على المنتوج الزراعي كمادة أولية لأن أغلب السكان كانوا يمارسون الزراعة ويعتمدون على نتاجها[141]، مثل حياكة السلال وحصران الخيزران التي اشتهر بها قضاء مندلي وصناعة الدبس[142]، فضلاً عن حياكة حصير الخوص والسدارة وغطاء الرأس (العراقجين) وبعض النشاطات اليدوية الأخرى مثل النسيج اليدوي (البسط والبيارم) وعمل العُقل ومفردها عقال الذي يضعه الرجال على رؤسهم وغيرها من الحرف البسيطة[143].

كانت بيئة اللواء زراعية بشكل عام، مما اقتضى أن تكون الحدادة البدائية نشطة في مختلف أنحاء اللواء لتغطية حاجة الناس للمحاريث والمناجل وبعض الأدوات الأخرى[144]، ولما كانت الحيوانات واسطة النقل والحمل الرئيسية في اللواء كان لا بد من الحرص على سلامتها، إذ كانت هناك مهنة تنعيل الحيوانات (الخيل، الحمير، البغال)، ويطلق على القائم بتلك المهنة (نعلبند)، فضلاً عن انتشار

صناعة سروج الخيل، كما كانت هناك مهنة يسمى القائم بها بـ (خياط فرفوري)، إذ يقوم باصلاح المواد الخزفية المتضررة باعادة لحمها وجعلها صالحة للاستعمال مرة أخرى[145].

فضلاً عن صناعة السمكرة التي نشطت في اللواء لتغطية حاجة الناس فيما يتعلق بالمصابيح النفطية وأوعية الماء، ومهنة جراخ السكاكين الذي كان يتنقل بين المناطق لحد السكاكين التي يستعملها أهالي اللواء في بيوتهم[146].

ومن المهن التي مارسها بعض أهالي اللواء هو عملية استخراج عطر (ماء الورد) وتعبئته في قناني خاصة وعُدَّ ذلك من الموروث القديم الذي انفرد به لواء ديالى[147].

وتُعد مهنة الصفارين من المهن المهمة التي نشطت في اللواء في تلك المدة والتي كانت تعتني بصناعة القدور وبعض الأواني النحاسية، وتـأتي مهنة (البياضة) مكملة لمهنة الصفارين، إذ يتعاطى القائم بها طلي تلك القدور والأواني بمادة القصدير بطرق بدائية وذلك للقضاء على الصدأ المتكون على مادة النحاس[148].

كما انتشرت مهنة الحلاقة في مختلف مناطق اللواء، وكان الحلاق يمارس عملية قلع الأسنان والحجامة إلى جانب عمله في الحلاقة وبطرق بدائية[149].

أما المهن المتعلقة بصناعة المأكولات فكانت على رأسها صناعة الحلويات ومنها (المصقول والحامض حلو والحلقوم) وبعض المعجنات كالبقلاوة والزلابية وبعض أنواع الكعك، وكانت تلك المنتجات تصنع محلياً لاسيما في مركز اللواء (بعقوبة)[150].

الخاتمة

أثرت سنوات الحرب العالمية الثانية على اللواء من خلال مشكلات اقتصادية تمثلت في ارتفاع الأسعار بشكل فاحش مما عمق آلامهم التي كانوا يعانون منها قبيل الحرب، إذ أدت ظروف الحرب إلى انتشار العديد من الأمراض في اللواء لأسباب عدة أبرزها سوء التغذية الناجم عن تدني مستوى المعيشة بسبب الارتفاع الفاحش في أسعار المواد الغذائية.

شهدت سنوات الحرب زيادة في تسرب التلاميذ في مختلف مناطق اللواء من مدارسهم بسبب الفقر الذي حال دون ارسال الأهالي أبنائهم إلى المدرسة في ظل العجز عن توفير أبسط مقومات الحياة اليومية، فضلاً عن استعانة الأهالي بأولادهم من خلال زجهم في مجال العمل اليومي مهما كان الأجر الذي يتقاضونه.

كما ان لتردي الوضع الصحي للتلاميذ، في لواء ديالى، وسوء تغذيتهم، والهزال الذي أصابهم، الأثر الكبير على نشاطهم الذهني والبدني الأمر الذي حال دون تمكنهم من متابعة واجباتهم المدرسية، مما عُدَّ سبباً آخر شجع على تسرب أولئك من مدارسهم.

كما أسهمت سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة في مدة الحرب العالمية الثانية في ظهور طبقة من التجار قاموا بالتلاعب بأسعار المواد المرتبطة بحياة الناس لا سيما الغذاء، الأمر الذي أدى في النهاية إلى بروز فئة قليلة جداً تنعم بثراء فاحش تقابلها أغلبية واسعة ترضخ تحت ألم الفقر.

حاولت الحكومة الحد من تأثير تلك الحرب من خلال اصدار بعض القوانين التي من شأنها الحد من مشكلات الاقتصاد لا سيما فيما يتعلق بالمواد الغذائية، الا انه لم يحدث تحسن ملموس في أحوال الناس في ظل تفاقم أزمة الغذاء وزيادة جيوش الحلفاء، الأمر الذي عانى منه المجتمع العراقي ومنه أبناء لواء ديالى.

على الرغم من كل تلك الصعوبات، التي مرَّ بها اللواء في تلك المدة، فقد بُذلت جهود طيبة في تحسين أحوال اللواء، إذ أُنجزت بعض المشاريع لا سيما في مجال الري مثل مشروع سد ديالى

ومشروع ناظم الخالص، إذ أدى المشروعان دوراً مهماً في السيطرة والتحكم بالمياه لخدمة الزراعة في اللواء، فضلاً عن استحداث بعض المؤسسات الصحية والتعليمية في مناطق مختلفة في اللواء.

هـوامش البحث

[1] - علي خليل أحمد البياتي، الأوضاع الاقتصادية في العراق 1932-1939، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1990، ص29.
[2] - خضير عباس العزاوي، هذا هو لواء ديالى، مطبعة شفيق، بغداد، 1970، ص16.
[3] - أحمد سوسة، تطور الري في العراق، مطبعة المعارف، بغداد، 1946، ص142.
[4] - يحيى كاظم حمود المعموري، تطور الري في العراق وآثاره الاقتصادية والاجتماعية 1933-1950، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، 1999، ص55.
[5] - عمار حسين علي العنزي، لواء ديالى دراسة في أوضاعه الإدارية والاجتماعية والإقتصادية (1932 – 1958)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2011، ص142-144.
[6] - عبد الرزاق الحسني، العراق قديماً وحديثاً، ط3، مطبعة دار الكتب، بيروت، 1980، ص206.
[7] - محافظة ديالى، ديالى بين الماضي والحاضر، مطبعة القادسية، بغداد، 1985، ص40.
[8] - عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص215.
[9] - صباح مهدي رميض، صحافة العهد الملكي، ط1، مصر مرتضى، بغداد، 2010، ص76.
[10] - عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص208، ص211.
[11] - صباح مهدي رميض، المصدر السابق، ص72، ص83.
[12] - حيدر عطية كاظم السوداني، الفقراء في العراق والموقف الرسمي والشعبي منهم 1939-1958، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2018، ص112.
[13] - كمال مظهر أحمد، الطبقة العاملة العراقية، دار الرشيد، بغداد، 1981، ص82.
[14] - مثل قانون اللزمة لسنة 1932 وقانون حقوق وواجبات الزراع رقم 28 لسنة 1933. للمزيد من التفاصيل ينظر: اسراء خزعل ظاهر، الملكية الزراعية في لواء ديالى (1932-1958) دراسة تاريخية، مجلة الآداب، ملحق العدد (129)، حزيران، 2019، ص206-209 ؛ حسين علي حسين، مشكلات الريف ومستوى الإصلاح الحكومي في العراق 1958-1968م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ديالى، 2017، ص20.
[15] - محمد حمدي الجعفري، نهاية قصر الرحاب، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989، ص24 ؛ حيدر عطية كاظم السوداني، المصدر السابق، ص113.
[16] - هاشم جواد، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي، المعارف، بغداد، 1946، ص26 ؛ حيدر عطية كاظم السوداني، المصدر السابق، ص112.
[17] - علي خليل أحمد البياتي، المصدر السابق، ص260.
[18] - هاشم جواد، المصدر السابق، ص100-101.
[19] - نضر علي أمين الشريف، الأوضاع الاجتماعية في سنوات الحرب العالمية الثانية 1939-1945، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد (43)، 2005، ص352-353.
[20] - عمار حسين علي العنزي، المصدر السابق، ص28.
[21] - المصدر نفسه، ص28.

[22] - المصدر نفسه، ص30-31.
[23] - المصدر نفسه، ص51.
[24] - المصدر نفسه، ص56.
[25] - أحمد الرجيبي الحسيني، تاريخ بلدية بعقوبة، ج2، مطبعة المعارف، بغداد، 1974، ص57.
[26] - عمار حسين علي العنزي، المصدر السابق، ص56.
[27] - أحمد الرجيبي الحسيني، المصدر السابق، ص66.
[28] - عمار حسين علي العنزي، المصدر السابق، ص56.
[29] - المصدر نفسه، ص56-57.
[30] - أحمد الرجيبي الحسيني، المصدر السابق، ص72.
[31] - حسين علي عبود الحارثي، ديالى موسوعة اعلامية وتاريخية وحضارية، مصورة، د.ت.، ص244.
[32] - عمار حسين علي العنزي، المصدر السابق، ص64-65.
[33] - حيدر عطية كاظم السوداني، المصدر السابق، ص115-116.
[34] - سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق (1945-1958)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1994، ص35.
[35] - مير بصري، مباحث في الاقتصاد العراقي، شركة التجارة والطباعة، بغداد، 1948، ص222-224 ؛ مجلة غرفة تجارة بغداد، العدد(8)، تشرين الأول، 1939، ص812.
[36] - نضر علي أمين الشريف، المصدر السابق، ص354.
[37] - مير بصري، المصدر السابق، ص231 ؛ مجلة غرفة تجارة بغداد، العدد(8)، تشرين الأول، 1939، ص814.
[38] - مجلة غرفة تجارة بغداد، العدد(8)، تشرين الأول، 1939، ص816.
[39] - أبرزها قانون منع الاحتكار رقم (73) لسنة 1941 وقانون تنظيم الحياة الاقتصادية رقم 11 لسنة 1942. ينظر: مجلة غرفة تجارة بغداد، الجزء(8)، تشرين الأول، 1942، ص565 ؛ مير بصري، المصدر السابق، ص232.
[40] - نضر علي أمين الشريف، المصدر السابق، ص354-355.
[41] - المصدر نفسه، ص355.
[42] - حيدر عطية كاظم السوداني، المصدر السابق، ص118-119.
[43] - جريدة صوت الأهالي، العدد(351)، في 23/ آب/1943.
[44] - مظفر عبد الله الأمين، السيطرة البريطانية على حكومة العراق خلال الحرب العالمية الثانية، مجلة آفاق عربية، العدد(3)، تشرين الثاني، 1979، ص65.
[45] - سهيل صبحي سلمان، المصدر السابق، ص37.

[46] - قحطان حميد كاظم، وزارة الداخلية العراقية1939 – 1958، أطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2007، ص146-147.

[47] - نضر علي أمين الشريف، المصدر السابق، ص356-358.
[48] - طالب ابراهيم العقابي، الخدمات الصحية، بحث ضمن كتاب حضارة العراق، تأليف نخبة من الباحثين، ج13، دار الحرية، بغداد، 1985، ص127.

[49] - اسراء خزعل ظاهر، الأوضاع الصحية في لواء ديالى (1963 – 1968) (دراسة تاريخية)، مجلة سر من رأى، مج15، العدد59، 2019، ص332.
[50] - نور فاضل حمزة، الواقع الصحي والتعليمي في لواء ديالى للمدة 1921 – 1958، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ديالى، 2015، ص71.
[51] - عمار حسين علي العنزي، المصدر السابق، ص129.
[52] - نور فاضل حمزة، المصدر السابق، ص72 ؛ عمار حسين علي العنزي، المصدر السابق، ص129.
[53] - موسيس ديرهاكوبيان، حالة العراق الصحية في نصف قرن، دار الرشيد،1981، ص193.
[54] - حيدر حميد رشيد، الأوضاع الصحية في العراق 1932-1945، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2000، ص127.
[55] - نور فاضل حمزة، المصدر السابق، ص92-93.
[56] - حيدر حميد رشيد، المصدر السابق، ص51.
[57] - عبد المجيد حسن ولي، علاء الدين الريس، أحوال العراق الاجتماعية والاقتصادية، مطبعة الرشيد، بغداد، 1946، ص194-195.
[58] - جعفر خياط، القرية العراقية، دراسة في أحوالها واصلاحها، دار الكشّاف، بيروت، 1950، ص 33.
[59] - هاشم جواد، المصدر السابق، ص92.
[60] - نور فاضل حمزة، المصدر السابق، ص74-76.
[61] - يحيى كاظم حمود المعموري، المصدر السابق، ص171.
[62] - نور فاضل حمزة، المصدر السابق، ص77.
[63] - جريدة صوت الأهالي، العدد(513)، في 5 / آذار/ 1944.
[64] - يحيى كاظم حمود المعموري، المصدر السابق، ص172.
[65] - نور فاضل حمزة، المصدر السابق، ص78.
[66] - المصدر نفسه، ص79-80.
[67] - تسبب المرض كائنات صغيرة تستقر في الأمعاء الدقيقة للانسان وتنتقل عدوى المرض عن طريق طفيليات ناتجة عن بيوض تلك الكائنات التي تفرز مع غائط المريض وتنتقل عن طريق الجلد أو عن طريق الفم عند تناول الأطعمة الملوثة وتطرح تلك الكائنات سمومها مسببةً فقر الدم وضعف القلب والنحول لدى المريض. ينظر: حسين علي حسين، المصدر السابق، ص51.
[68] - المصدر نفسه، ص51.
[69] - وزارة الاقتصاد، المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة 1943، ص103، ص107 ؛ وزارة الاقتصاد، المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة 1946، ص41-43.
[70] - نور فاضل حمزة، المصدر السابق، ص80.
[71] - المصدر نفسه، ص80.
[72] - المصدر نفسه، ص81.
[73] - وزارة الاقتصاد، المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة 1946، ص33-38.
[74] - نور فاضل حمزة، المصدر السابق، ص83.
[75] - المصدر نفسه، ص83- 84.
[76] - المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة 1940، ص124-125.

[77] - نور فاضل حمزة، المصدر السابق، ص84-85.
[78] - المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة 1940، ص124-125 ؛ المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة 1942، ص109 ؛ المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة 1943، ص69 ؛ وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1943 – 1944، ص9-10 ؛ المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنتي 1944 و 1945، ص 25 ؛ نور فاضل حمزة، المصدر السابق، ص87.
[79] - الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة 1940، ص124-125 ؛ المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة 1942، ص109 ؛ المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة 1943، ص69 ؛ وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1943 – 1944، ص9-10 ؛ المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنتي 1944 و 1945، ص 25 ؛ نور فاضل حمزة، المصدر السابق، ص87.
[80] - نور فاضل حمزة، المصدر السابق، ص88.
[81] - الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة 1943، ص65-66 ؛ المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة 1946، ص56.
[82] - الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة 1943، ص66 ؛ المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة 1946، ص57.
[83] - نور فاضل حمزة، المصدر السابق، ص92.
[84] - المصدر نفسه، ص93.
[85] - جريدة صوت الأهالي، العدد(414)، في 7 / تشرين الثاني/ 1943.
[86] - علاوي عبد الرزاق الخشالي، لمحات من تاريخ بعقوبة القديم، مطبعة الادارة المحلية، بعقوبة، د.ت، ص37 ؛ حسين علي حسين، المصدر السابق، ص40.
[87] - نور فاضل حمزة، المصدر السابق،ص94 ؛ عمار حسين علي العنزي، المصدر السابق،ص120-121.
[88] - جريدة البلاد، العدد (2315) في 19/ آب/ 1940.
[89] - عمار حسين علي العنزي، المصدر السابق، ص31.
[90] - ولد في الموصل عام 1894م وهو أحد أفراد الأسرة العمرية، تدرج في عدد من الوظائف الادارية، وتم استيزاره للمرة الأولى سنة 1937م. ينظر: عمار حسين علي العنزي، المصدر السابق، ص32.
[91] - عمار حسين علي العنزي، المصدر السابق، ص32.
[92] - ومن الجدير بالذكر ان اللفظ الذي كان ينادى به متصرف اللواء هو (باشا)، أما القائمقام ومدير الناحية فينادون بكلمة (بك) ومن الطريف ان نذكر هنا ان زوجة المتصرف حتى نهاية هذه الدراسة كانت تلقب بـــ(الخاتون) وهي كلمة أعجمية. ينظر: حسين علي عبود الحارثي، المصدر السابق، ص243.
[93] - الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على عمار حسين علي العنزي، المصدر السابق، ص37-38.
[94] - أحمد الرجيبي الحسيني، المصدر السابق، ص74-75.
[95] - عمار حسين علي العنزي، المصدر السابق، ص57.
[96] - المصدر نفسه، ص63-66.
[97] - المصدر نفسه، ص66.

[98] - محافظة ديالى، ديالى بين الماضي والحاضر، المصدر السابق، ص50-51.
[99] - حسين علي عبود الحارثي، المصدر السابق، ص267-268.
[100] - علاوي عبد الرزاق الخشالي، المصدر السابق، ص8-9.
[101] - يحيى كاظم حمود المعموري، المصدر السابق، ص58.
[102] - أحمد سوسة، المصدر السابق، ص142.
[103] - يحيى كاظم حمود المعموري، المصدر السابق، ص58-59.
[104] - عمار حسين علي العنزي، المصدر السابق، ص146.
[105] - المصدر نفسه، ص146-147.
[106] - المصدر نفسه، ص147.
[107] - المصدر نفسه، ص147-148.
[108] - المصدر نفسه، ص148.
[109] - المصدر نفسه، ص148.
[110] - هاشم جواد، المصدر السابق، ص50.
[111] - حسين علي حسين، المصدر السابق، ص21.
[112] - أحمد سوسة، المصدر السابق، ص16-18.
[113] - حسين علي عبود الحارثي، المصدر السابق، ص196.
[114] - عمار حسين علي العنزي، المصدر السابق، ص169.
[115] - المصدر نفسه، ص170.
[116] - المصدر نفسه، ص171.
[117] - أحمد سوسة، المصدر السابق، ص18.
[118] - عمار حسين علي العنزي، المصدر السابق، ص171-172.
[119] - من تلك القوانين قانون رقم (23) لسنة 1932م وقانون رقم (1) لسنة 1934م اللذان حددا مساحة الأراضي التي يسمح بها في زراعة الرز في اللواء بمساحة تراوحت بين (6686-6700) مشارة، وفرض غرامة قدرها (20) دينار على من يزرع الرز بدون موافقة رسمية أو يتجاوز على المساحة المسموحة له. ينظر: عمار حسين علي العنزي، المصدر السابق، ص172.
[120] - أحمد سوسة، المصدر السابق، ص232.
[121] - عمار حسين علي العنزي، المصدر السابق، ص172.
[122] - المصدر نفسه، ص173.
[123] - جريدة الحوادث، العدد 345 في 22/ تشرين الأول/ 1942.
[124] - عمار حسين علي العنزي، المصدر السابق، ص174.
[125] - أحمد سوسة، المصدر السابق، ص19.
[126] - عمار حسين علي العنزي، المصدر السابق، ص174.
[127] - جريدة صوت الأهالي، العدد(6598)، في 9/ آيار/ 1944.
[128] - عمار حسين علي العنزي، المصدر السابق، ص175.
[129] - سعيد عبود السامرائي، الاقتصاد العراقي الحديث، ط1، مطبعة القضاء، النجف، 1982، ص145.
[130] - عمار حسين علي العنزي، المصدر السابق، ص176.
[131] - المصدر نفسه، ص176-177.

[132] - الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على عمار حسين علي العنزي، المصدر السابق، ص176-177.
[133] - عمار حسين علي العنزي، المصدر السابق، ص177.
[134] - المصدر نفسه، ص178.
[135] - عبد الرزاق محمد البطيحي، أنماط الزراعة في العراق، الارشاد، بغداد،1976، ص137-138.
[136] - عمار حسين علي العنزي، المصدر السابق، ص178-179.
[137] - المصدر نفسه، ص179.
[138] - المصدر نفسه، ص180.
[139] - المصدر نفسه، ص180.
[140] - سعيد عبود السامرائي، التطور الاقتصادي الحديث في العراق، ط1، مطبعة القضاء، النجف، 1977، ص96.
[141] - محافظة ديالى، ديالى بين الماضي والحاضر، المصدر السابق، ص40.
[142] - حسين علي عبود الحارثي، المصدر السابق، ص256.
[143] - عمار حسين علي العنزي، المصدر السابق، ص181.
[144] - صادق الخطاط، بعقوبة مدينة وتاريخ، ط1، دار العلوم، بغداد، 2015، ص39.
[145] - حسين علي عبود الحارثي، المصدر السابق، ص256.
[146] - اسراء خزعل ظاهر، الأحوال الاجتماعية في مدينة الخالص 1932 - 1958 دراسة تاريخية، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العدد(2)، مج(1)، آذار- نيسان، 2015، ص119.
[147] - محمود معود الغزي، ديالى مدينة البرتقال والرجال، د.م، د.ت، ص29.
[148] - حسين علي عبود الحارثي، المصدر السابق، ص256-257.
[149] - صادق الخطاط، المصدر السابق، ص41.
[150] - حسين علي عبود الحارثي، المصدر السابق، ص257.

Sources and References

Firstly: Theses and Dissertations

1-Hussein Ali Hussein, Rural Problems and Level of Government Reform in Iraq, Unpublished Master thesis, College of Education for humanities, University of Diyala, 2017.
2-Haidar Hameed Rasheed, Health Conditions in Iraq (1932-1945), Unpublished Master thesis, College of Education – Ibn Rushid, University of Baghdad, 2000.
3- Haidar Attia Kadhem Al- Sudani, Poor in Iraq, the Official and Popular Situation of them (1939-1958). Historical Study, Unpublished PhD Dissertation, College of Education, Al-Mustanserya University, 2018.
4-Suhail Sobhi Salman, Economic and Social developments in Iraq (1945-1958), PhD Dissertation, College of Arts, University 0f Baghdad, 1994.

5-Ali Khaleel Ahmed Al- Bayaty, Economic Conditions in Iraq (1932-1939), Unpublished Master thesis, College of Arts, University of Baghdad, 1990.
6-Ammar Hussein Ali Al- Anzi, diyala Sanjak, Studying in administrative, Social and Economic Conditions (1932-1958), Unpublished Master thesis, College of education- ibn Rushid, University of Baghdad, 2011.
Dissertation, College of Education- ibn Rushid, University of Baghdad, 2007.
8-Noor Fadel Hamza, Health and Educational reality in Diyala Sanjak (1921-1958), Unpublished Master thesis, College of education for humanities, University of Diyala, 2015.
9-Yahya Kadhim Hamoud Al- Maamury, the Development of Irrigation in Iraq and its Economic and Social impacts (1933-1950), Unpublished PhD Dissertation, College of Education- ibn Rushid, University of Baghdad, 1999.

Secondly: Arabic and Translated Books

1-Ahmed Al-Rujaybi Husseini, History of Municipality in Baquba, part2, Al-Maarif Printing House, Baghdad, 1974.
2-Ahmed Sousa, the Development of Irrigation in Iraq, Al-Maarif Printing House, Baghdad, 1946.
3- Hussein Ali Aboud Al-Harthiy , Diyala, Media, Historical and Civilized Encyclopedia.
4-Kudair Abbas Al-Azzawi,This is Diyala Sanjak, Shafeeq Printing House, Baghdad, 1970.
5-Jaafar Khayat , Iraqi Village, Study in its Conditions and Reform, Al-Kashaf Printing House, Beirut, 1950.
6-Saeed Aboud Al-Samarrai , Modern Iraqi Economy, 1st edit. , Al-Qdhaa Printing House, Najaf, 1982.
7- Saeed Aboud Al-Samarrai , Modern economic development in Iraq, 1st edit. , Al-Qdhaa Printing House, Najaf, 1977.
8-Sadiq Al-Khatat, Baquba City and History, 1st edit. ,Dar Al-Aloum, Baghdad, 2015. .
9-Sabah Mahdi Rumayadh, The Press of Royal Regime, , 1st edit., Masir Murtdha, Baghdad, 2010.
10- Talib Ibraheem Al- auqabi, Health Services, Search within the book of civilization of Iraq, written by a group of researchers, Part 13, Dar Al- Hurya, Baghdad, 1985. .
11-Abdul Razzaq Al-Hassani, Iraq's old and Modern, 3rd edit., Dar Al-kutub , , Beirut, 1980.

12- Abdul Razzaq Mohammed Al-Butayhi, Agriculture Patterns in Iraq, Al-Ershad, Baghdad, 1976.
13-Abdul Majeed Hassan Wali, Alaa El-Deen Al Rayes, Iraqi Social and Economic Conditions, Al- Rasheed Printing house ,Baghdad, 1946.
14-Allawi Abdel Razzaq Al-Khishali, Profiles from the Old History of Baquba, Local Administration Printing House, Baquba.
15-Kamal Modhir Ahmed, Iraqi Working Class, Dar Al-Rasheed, Baghdad, 1981.
16-Diala Governorate, Diyala between Past and Present, Al-Qadisiyah Printing house, Baghdad, 1985.
17-Mohammed Hammdi Al-Jaafari, the end of the Rehab Palace, 1st. edit., General Cultural Affairs house, Baghdad, 1989.
18-Mahmoud Mawed Al-Ghazzi, Diyala City of Orange and Men.
19-Moussees Der Hokobean, Iraq's Health Situation in half a Century, Dar Al-Rasheed, 1981
20-Meer Basri, Investigations in the Iraqi Economy, Trading and Printing Company, Baghdad, 1948.
21-Hashim Jawad, Introduction to Iraq's Social Entity, Al-Maarif, Baghdad, 1946.

Thirdly: Magazines

1-Assraa Khazaal Dhahir, Social Affairs in City of Khalis, 1932-1958, Historical Study, Journal of the College of Education, Al-Mustansirya University, Vol.1, No.2, March- April, 2015.
.
2-Assraa Khazaal Dhahir, Agricultural Property in Diyala, 1932-1958, Historical Study, Al-Adab Journal,University of Baghdad, Appendix of No.129, June, 2019.
3- Assraa Khazaal Dhahir, Health conditions in Diyala, 1963-1968, Historical Study, Surra Man Ra'a Journal, University of Sameraa, Vol.15, No.59, 2019.
4-Baghdad Chamber of Commerce Magazine, No.8, October, 1939.
5-Mudhaffar Abdullah Al-Ameen, British Control of the Government of Iraq during the second World War, Afaq Arabya Magazine, No.3, November, 1979.
6-Nadar Ali Ameen Al-Shareef, Social Conditions during the Second World War, 1939-1945, Journal of the College of Basic Education, No.43, 2005.

Fourthly: News Papers

1-Al-Bilad Newspaper, No.2315 on 19/8/1940.
2-Al-Hawadith Newspaper, No.345 on 22/10/1942.
3-Sout Al-Ahali Newspaper, No.35 on 23/8/1943.

لواء ديالى في سنوات الحرب العالمية الثانية (1939 ـ 1945)
(دراسة تاريخية للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية)

المدرس/ إسراء خزعل ظاهر

Diyala Sanjak during the Second World War years (1939 – 1945) (Historical Study of Social and Economic Conditions)

Instructor
Issraa Khazaal Dhahir
General Directorate
of Education - Diyala
Eng.kaiss2018@gmail.com

Abstracts

The Second World War affected Iraq, including the Diyala Sanjak. The expenses were reduced and all resources and institutions were used to serve the British war effort under the 1930 Treaty. This led to a decline in the development of institutions in the Sanjak, especially health and education, Disease spread and the number of students leaked out because of the poverty resulting from these difficult circumstances.

The impact of the war increased more clearly after the British forces entered Iraq following the April-May 1941 uprising. Britain decided to equip its troops with food locally, due to the difficulty of importing due to war conditions, causing food shortages and rising prices that have kn0wn the catering crisis.

The government tried to develop some economic remedies. It issued a number of economic laws, including the Economic Life Regulation No. 58 of 1939, which prohibited the export of some foodstuffs, the Prohibition of Monopoly Law No. 73 of 1941 and the Regulation of Economic Life Law No. 11 of 1942, The government wanted through these laws to control the pricing of materials and control distribution and prevent monopoly, but the reality did not see a tangible improvement, exacerbated the crisis and the deterioration of social matters, and the most prominent problems faced by the people of the Sanjak, especially the poor, is the problem of bread and difficulty to obtain, Its poor quality, however Despite these problems caused by the war, the brigade witnessed slight progress in some aspects. Some health and educational institutions were established, and some irrigation projects that played an important role in providing services to the sons of the Sanjak, especially the economic ones, were completed.

Keyword : Sanjak – Diyala – War – World - Second